

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies



أكثر المخاطر لعام 2016

يان بريمير، الرئيس - كليف كوبتشاك، نائب الرئيس
مجموعة أوراسيا



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

كانون الثاني 2016

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة، فضلاً عن قضايا أخرى، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2016

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

أكثر المخاطر لعام ٢٠١٦

يان بريمير، الرئيس - كليف كويتشاك، نائب الرئيس *

لمحة عامة

لقد كتبنا في البداية عن انعدام الجاذبية قبل خمس سنوات. انما الآن فوقنا تماما، وسيتسارع تفكيك النظام الجيوسياسي الذي قاده الولايات المتحدة في عام 2016. هناك تزايد في الانقسام السياسي في عام انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة، وأزمة سياسية تأسيسية في أوروبا. روسيا ايضا تنهار في ظل قيادة فلاديمير بوتين المولع بالقتال. الصين تزداد قوتها كثيرا، ولكن سياستها الخارجية لا تعكس إلا مصالحها الاقتصادية الوطنية بشكل أساسي (وإن كان ذلك لا يزال استراتيجيا).

النتائج واضحة. والشرق الأوسط هو الأكثر عرضة لفرغ في القيادة الجيوسياسية، والوضع فيه يتجه نحو الحريق. هنالك ست دول فاشلة في الإقليم الأوسع هي أفغانستان، والعراق، وليبيا، ومالي، وسوريا، واليمن، وعدد اللاجئين المسجلين يفوق التصور أكثر من أي وقت مضى. وقد أصبح تنظيم داعش المنظمة الإرهابية الأكثر نفوذاً في التاريخ. اقتصادات النفط تزح تحت ضغط شديد. وكل هذا سيزداد سوءاً في عام 2016.

حصة أوروبا من ذلك الألم ستكون الأكبر، من حيث التكاليف الاقتصادية، والثغرات الأمنية، والنكسات السياسية. أما الولايات المتحدة، التي توشك رئاسة باراك أوباما فيها على الأفول، فستواصل، على الأرجح، ما كانت تقوم به في السابق، لأن نصف الكرة الغربي لا يزال معزولاً عن حصة الأسد من عدم الاستقرار الجيوسياسي. أما في آسيا، فعلى الرغم من وجود العديد من أقوى قادة العالم الوطنيين فيها، إلا أن المساعدة في إدارة تلك المشاكل ليست من أولوياتها.

كل هذا يعني أن العالم قد أمسى أكثر تشظيا في العام 2016، في ظل ظهور الكثير من الأزمات والصراعات داخل وعبر وخارج الدول، أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. وحتى تجر القوى الكبرى بعضها البعض الى المواجهة العسكرية، فإن الحرب العالمية الثالثة أمر غير وارد تقريبا (على الرغم من التعليقات الأخيرة للبابا فرانسيس). وتبدو أكبر أربعة اقتصادات في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وألمانيا، جميعها مترددة كثيراً في قبول مسؤولية إدارة الأزمة. الألمان

*مجموعة أوراسيا .

فقط هم المتأثرون بشكل مباشر من هذا الاضطراب، ولا يزال لديهم الكثير من الأسباب لتجنب القتال. وهكذا، ستزداد حدة النزاع في العام 2016. وقد اعترف المستثمرون، في العام الماضي، بتنامي الشكوك لكنهم اختاروا التركيز بشكل أكبر على تحسين الظروف الاقتصادية: اقتصاد أمريكي يتعافى، وأوروبا تخرج من هوة الركود. من غير المحتمل أن يستمر ذلك، لأن المخاطر الجيوسياسية تهمز أركان النظام العالمي.

1. التحالف الأجوف



لقد كانت الشراكة عبر الأطلسي أكثر تحالفات العالم دواماً وأهمية، في دعم النظام الاقتصادي العالمي، وتعزيز السلام والاستقرار (كما هو) منذ حوالي سبعين عاماً. كما كان الحلف حجر الزاوية للنظام الدولي الذي اهتم أكثر بحلف شمال الأطلسي، واتفاق بريتون وودز، والأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ولكن الحلف الآن أضعف، وأقل أهمية أكثر من أي وقت مضى منذ مشروع مارشال. وسيكون حلف الشراكة عبر الأطلسي في العام 2016، تحالفاً أجوف.

لقد كان هذا الواقع الجديد يتطور تحت الرادار لبعض الوقت. وقد ساهمت فيه ثلاثة اتجاهات. الأول، أن هناك تحولاً في النظام الجيوسياسي، مهّد فيه مفهوم الشرق ضد الغرب الطريق إلى «صعود المختلف»، إذ تساهم الصين والأسواق الناشئة الأخرى في خلق مجموعة أكثر تنوعاً وتعقيداً من التهديدات والفرص للديمقراطيات الصناعية المتقدمة. والثاني، أن هناك بروزاً للأحادية الأمريكية كتوجه سياسي لإدارتي جورج دبليو بوش وباراك أوباما، مدعوم بمجالات جديدة من الدبلوماسية القسرية - مراقبة وتسليح المالية - ودفعتها إلى دائرة الضوء تسريبات إدوارد سنودن. والثالث، أن هناك ضعف استراتيجي في أوروبا، وقادة في مختلف أنحاء القارة، منهمكين بسلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية.

ويمكن القول أن السياسة الخارجية أصبحت أهم قضية في الانتخابات الأمريكية، ولم تعد العلاقة عبر

الأطلسي مدرجة على جدول الأعمال. كما ستتحول الولايات المتحدة الأمريكية الى الداخل خلال هذا السباق المثير للجدل كثيراً، الأمر الذي يشجع القادة الأوروبيين على التشكيك بقيادة، والتزام، وقيم الولايات المتحدة الأمريكية، في لحظة يركزون فيها بشكل أساسي على مستقبلهم السياسي. وقد يتراجع هذا قليلاً في ظل رئيس أمريكي قادم أكثر فاعلية. غير أن المسار قد تم تحديده سلفاً - أوروبا منقسمة، وضعيفة، وغير آمنة الى حد كبير، وليس لحكومتها مسار موحد تسيير عليه، وهو اتجاه بدا واضحاً أكثر في الإصطفافات الجديدة للقوى الرئيسة الثلاث في أوروبا.

المملكة المتحدة - الصين

الأمر كله يتمحور حول الاقتصاد. لدى القادة البريطانيين قلق حيال القدرة على تلبية احتياجات البنية التحتية الكبرى في وقت قلص فيه التقشف الموازنة أكثر من أي وقت مضى. والجواب هو: لنبي علاقة خاصة جدا مع الصين. لقد قادت المملكة المتحدة جهود الانضمام الى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بقيادة الصين، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، لكي يظهروا لبكين أن البريطانيين يمكن أن يكونوا صديقاً موثقاً ومفيداً للصين. وهم بهذا يفتحون لبكين فرصاً استثمارية رئيسة من خلال إظهار اهتمام أقل بمخاوف مشاركة التكنولوجيا، وتعليق الأحكام على حقوق الإنسان، وتجنب المسائل الأمنية مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي، أو حتى الديمقراطية في هونغ كونغ. والأمل هو تأمين استثمار أكبر وأطول، بالإضافة الى العمل أن تكون مركزاً عالمياً لتدويل الرئاسية الصينية.

فرنسا - روسيا

الأمر كله يتمحور حول الأمن. تواجه الحكومة الفرنسية التهديد الإرهابي الأكبر في أوروبا، وتتبع سياسة عسكرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكثر حزمًا من أي حكومة أوروبية أخرى. يسحب الأمريكيون والبريطانيون أقدامهم على سوريا، في حين يركز الألمان أكثر على الدبلوماسية، والمساعدات الإنسانية، ودعم البنية التحتية. أما الروس، فإنهم، على العكس من ذلك، يفضلون أخذ زمام المبادرة العسكرية، مع قليل من الاعتبار للقيود المحلية. ويعتقد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أن بوتين هو أفضل فرصة لأوروبا لوقف تدفق المهاجرين السوريين الزاحفين الى حدود الاتحاد الأوروبي. وقد استخدمت فرنسا، بعد الهجوم الأخير على باريس، فضلاً من معاهدة لشبونة للدعوة الى الأمن الأوروبي الجماعي لأول مرة في التاريخ، بدلا من اللجوء إلى حلف شمال الأطلسي، وهو ما من شأنه أن يصعب كثيراً (إن لم يكن مستحيلاً) من التعاون مع روسيا. وهذا يدل على أولويات فرنسا وتحالف الشراكة عبر الأطلسي.

ألمانيا - تركيا

الأمر كله يتمحور حول السياسة. تدرك المستشار الألمانية انجيلا ميركل أن سياسة الباب المفتوح أمام اللاجئين لن تنجح إذا تصاعد مد اللاجئين ليصبح فيضانياً. وهذا يستلزم العمل مع تركيا، التي تستضيف لوحدها حالياً أكثر من مليوني لاجئ سوري. قدمت ميركل مبادرات هامة لأنقرة، واعدة بدعم سريع لتكامل تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وتقدم المليارات الى الرئيس رجب طيب أردوغان، اذا ما قبل أن يأخذ حصة الأسد من مسؤولية اللاجئين. هناك منطق اقتصادي واضح في ذلك لأن معدل التكاليف الاقتصادية التي تزعم تركيا أنها تتحملها أقل بكثير من الدعم الذي تتلقاه تركيا، ولكن النقص في التركيبة السكانية الألمانية ينادي بقبول مهاجرين أكثر، وليس أقل. هناك ايضاً مسألة الحياد التركي المحدود حيال أهداف منظمة حلف شمال الأطلسي في المنطقة، وهو مصدر القلق الثاني. كما أن تزايد المعارضة الداخلية والأوروبية لسياسة ميركل حول اللاجئين تزيد من الضغط عليها.

تلك هي رهانات غير مؤكدة بالنسبة لبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا. لا تثق الصين في بريطانيا أكثر نشاطاً من الناحية الجيوسياسية، أو تجدها مفيدة اقتصادياً كألمانيا، كما أن تصور اليأس في شركائها عادة ما يجعل بكين تضغط من أجل شروط تجارية أكثر صرامة. أما فرنسا فستقتصر قدرتها فقط على تأمين دعم دولي أوسع للتعاون مع روسيا، التي لا تزال معارضة لكل من الأمريكيين والعديد من حلفاء فرنسا في أوروبا. هذا فيما يعارض الجميع المسرحية التركية لألمانيا. تتبع كل تلك الرهانات الثلاثة من الضعف وانعدام الأمن. وتتطلع الحكومات الأوروبية إلى المستقبل وهي تتحوط من رهاناتها على الشراكات التقليدية.

وسنرى هذا العام، أثر تلك التحولات في انقسامات عبر الأطلسي حول أوكرانيا، إذ يبدو الأوروبيون أقل حماساً من الأمريكيين حيال فرض عقوبات على روسيا لأنهم يدركون أن العواقب الاقتصادية لهذه العقوبات ستكون لها عواقب وخيمة لا يدركها الأمريكيون بنفس الدرجة. ويندمج هذا الاعتبار مع المخاوف الأمنية في فرنسا، والزعماء الأوروبيون الموالون لروسيا مثل الرئيس الهنغاري فيكتور أوربان والرئيس اليوناني أليكسيس تسيراس. كل هذا يجدد الأوروبيين على الأرجح الى تخفيف العقوبات على روسيا في وقت لاحق من هذا العام، وهو أمر لن تفعله واشنطن.

كما سنرى أيضاً زيادة الفجوة حول موضوع سوريا. هناك خلاف جوهري بين الأوروبيين والأميركيين حول ما إذا كان العمل مع بوتين لمكافحة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، أو حتى العمل معه للتوصل الى حل سياسي للحرب الأهلية السورية، هو اقتراح مقبول. قد يكون العديد من القادة الأوروبيين في السابق قد تشاطروا الرأي القائل بأن على الرئيس بشار الأسد أن يتنحى عن السلطة، ولكنهم الآن أكثر استعداداً من واشنطن لتقديم تنازلات بشأن تفاصيل هذا الاقتراح في هذه المرحلة المتأخرة من الحرب الأهلية في البلاد.

أكثر المخاطر لعام 2016

لم تعد الشراكة عبر الأطلسي، في العام 2016، تلعب دوراً حاسماً في تشكيل الأولويات بالنسبة للأوروبيين والأمريكيين على حد سواء. هذا بالإضافة الى أن تصور القيم المشتركة وأهميتها للسوق العالمية الحرة أخذ في التآكل، مما يفسح المجال أمام انتشار أكبر للقواسم المشتركة.

التحالف الأجويف لا يجعلنا أكثر تشاؤماً بشأن تغير المناخ، لأن هذه مشكلة عالمية، وتفهم الآن على هذا النحو. لكن الأوروبيين والأميركيين يتفوقون على نحو متزايد، مثلما ستتبعده أيضاً أنماط التجارة والولاءات السياسية. هذا هو الخطر الأكثر أهمية لنظام الأمن العالمي. ليس هناك من مطفيء حريق دولي من أي نوع، وسيشهد هذا العام هيمنة متحفظة وتحالفاً غربياً أضعف. تعتقد أن الشرق الأوسط كان مزعجاً في عام 2015؟ هذا يضمن أن الأمور تزداد سوءاً.

ستتكفي الولايات المتحدة الأمريكية نحو الداخل، فيما ستعزز أوروبا روابطها مع الشركاء الآخرين.



2. أوروبا مغلقة



الشرق مقابل الغرب، والقديم مقابل الجديد، والجوهر مقابل الهامش. إنقسامات أوروبا ليست شيئاً جديداً، فلطالما حددت تحديات أوروبا لعقود خلت. غير أن تلك الإنقسامات في العام 2016، ستصل

إلى نقطة حاسمة حين تبرز أزمة هوية بين أوروبا المنفتحة وأوروبا المغلقة، وبفرض مزيج من عدم المساواة، واللاجئين، والإرهاب، والضغط السياسية على مستوى القاعدة تحدياً أساسياً للمبادئ التي تأسس عليها الاتحاد الأوروبي .

ليس الاتحاد النقدي هو ما يتعرض للتهديد. اليونان لم تخرج من الغابة بعد، ولكن المسألة ليست ملحة ولا تهدد بعدوى. بدلاً من ذلك، فإن ظهور الشعبوية والقومية، وضعف سيادة القانون، والمخاطر التي تحيق باتفاقية شنغن حول الحدود المفتوحة.

يبدأ الخطر من الأعلى. كان الداعي الأكبر لأوروبا مفتوحة هي المستشار الألمانية أنجيلا ميركل. هي الزعيم الثابت في أوروبا منذ بداية الأزمة المالية عام 2008، والمنقذ للإتحاد الأوروبي من خلال تعاملها الحذق مع الأزمة اليونانية، واختارتها مجلة التايم شخص العام قبل ثلاثة أسابيع. لكن هذه الصورة بدأت تفقد بعضاً من بريقها بحلول الربع الأخير من عام 2015، ويبدو أن ترحيب ميركل الاستثنائي باللاجئين قد أئدها فيه قليلون داخل بلدها، ولا أحد تقريباً خارجها. وهذا يقوض موقفها السياسي، وقد يشجع منافساً محلياً ضدها خلال الأشهر المقبلة. كما أنه يخلق تغييراً جذرياً في كيفية تفاعل أوروبا مع نفسها ومع بقية العالم.

ومن شأن هذا الأمر أن يضعف من قدرة أوروبا على الاستجابة الجماعية لأي أزمة (متوقعة أو غيرها). وسيؤدي مزيد من الاستياء تجاه ألمانيا من قبل الآخرين في أوروبا الى تقويض إرادتها السياسية as the proximate cause. ومع تنامي المخاوف من تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) والإرهاب الدولي على نطاق واسع، تواجه اتفاقية شنغن خطر التوقف في العام 2016، وبينما تتخذ الحكومات مزيداً من الإجراءات القانونية (كما هو الحال في كفاح سلوفاكيا في محكمة العدل الأوروبية)، سيهيمن الاختلاف في وجهات النظر الوطنية على السياسة الأوروبية. إن أوروبا مغلقة هي أولاً وقبل كل شيء، أوروبا تغلق أبوابها أمام العالم الخارجي، وستغلق البلدان أبوابها بوجهه أيضاً.

ستكون هناك طفرة مرحلة مقبلة من الشعبوية . هناك اتجاهات واضحة على ذلك في الدنمارك، واليونان، وهنغاريا، وبولندا، واسبانيا، والسويد ستنتشر في جميع أنحاء القارة. هناك في فرنسا، الجبهة الوطنية التي حظيت بمستويات غير مسبوقه من الدعم في الانتخابات المحلية الأخيرة. وفي ألمانيا، سيستمر البديل اليميني المتطرف لحزب ألمانيا في احراز نجاحات في الانتخابات، على الرغم من كونه بلا قيادة في كلا البلدين، وسيحجر نفوذ الشعبويين المتزايد الأحزاب على تعديل برامجها السياسية أو تحمل العواقب.

Brexit أيضا في خطر كبير. ولن يقدم رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون إصلاحات كبيرة للاتحاد الأوروبي، ويلحق الضرر بقدرته على جعل قضية بقاء المملكة المتحدة في أوروبا قوية وإيجابية. ومع علاقة دعم صناعي معقد وصندوق مع القارة التي ستري أن حملة "الخروج" أفضل بكثير نسبيا من

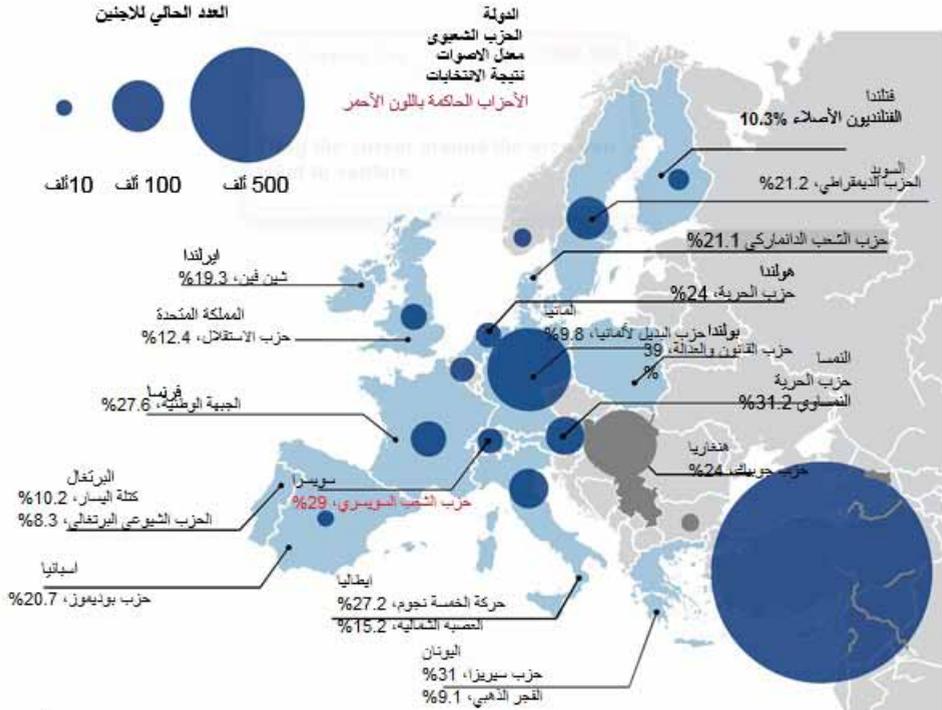
أكثر المخاطر لعام 2016

حملة «البقاء»، بالإضافة إلى حزب محافظ مقسم، وهذا يعني زيادة في احتمال التصويت لصالح الخروج في الاستفتاء القادم، الذي يتوقع أن يجري في حزيران القادم (احتمالات Brexit هي واحد تقريبا من ثلاثة). وسيتصدر الاهتمام بإمكانية تحقق الخروج عناوين الصحف لعدة أشهر ويعكس صفو الأسواق.

لقد رأت أوروبا في العام 2015 أحداثاً تشبه أحداث نيويورك في الحادي عشر من ايلول 2001، في فرنسا وتركيا. ليس هذا من قبيل المصادفة، فأوروبا معرضة كثيراً لاحتمالات التعرض لهجمات أكثر خطورة، مما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الانقسامات السياسية.

«أوروبا موحدة وحرّة» هي أكبر تجربة ديمقراطية، لأنها ساهمت في بناء مجتمعات منفتحة وتكريس القيم المشتركة في القانون لتجنب الحرب. وستماسك اقتصاديات أوروبا مع بعضها البعض في عام 2016، غير أن معناها الأوسع ونسيجها الاجتماعي لن يكون كذلك.

تزداد الشعبية بينما يزيد عدد اللاجئين الضغوط السياسية



3. بصمة الصين



تمتلك الصين 3.5 تريليون دولار كخزين احتياطي، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولها قدرة على الإنفاق الدولي. كل هذا يجعل من الصين التي تتمتع بمستوى متواضع في التنمية الاقتصادية والسياسية، فريدة من نوعها، وصاحبة بصمة متميزة. وتستخدم الصين قوتها الاقتصادية العالمية فيما يخدم مصالحها عبر "طريق الحرير". كما تسعى من خلال استراتيجية "حزام واحد، طريق واحد" الى تحديث الطرق والسكك الحديدية، والبنية التحتية للموانئ، وترسم الابتسامة على وجوه قادة 64 دولة. وسيبدأ بنك استثمار البنية التحتية الآسيوي عمله هذا العام كأول مؤسسة مالية دولية بدأت من الصفر من قبل بكين.

صحيح أن النمو الصيني يتباطأ، وهناك حاجة ماسة لإجراء إصلاحات اقتصادية أعمق، ولكن هذا التباطؤ لا يعرقل الصين بقدر ما أن تأثير بكين على ما تبقى من الاقتصاد العالمي، أخذ في التوسع. وقد اعترف والرئيس الراحل شي جين بينغ بالحاجة المتأخرة للصين للتخلي عن روتين "المراهق الصغير والفقر الذي يساء فهمه" من أجل الدفاع عن مصالحه. وتنتقل بكين من موقع المتسابق الحر الى أخذ القواعد، ومنه الى صانع القواعد.

هناك دعم دولة الفعال للتكتيكات التجارية قصيرة الأجل من خلال المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الوطنية المملوكة للقطاع الخاص. كما سيكون هناك أيضا استراتيجيات على المدى البعيد مثل الدفع بالمعايير الصينية للتنافس مع المعايير "الكونية" والتي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية. وتخلق تلك المعايير معاً معاً، بالإضافة الى غيرها من أدوات الصين، في خلق مصادر جديدة للتوتر الجيوسياسي: شراكة غير مسبوقه مع روسيا، وصدقات في أوروبا تثير أسئلة جديدة وغير مريحة في العلاقات عبر الأطلسي، وعلاقات مع دول آسيوية يواجه قادتها صعوبة في تحقيق التوازن في العلاقات بين واشنطن وبكين.

وتستند بصمة الصين العالمية في المقام الأول على المكانة الاقتصادية للبلاد. غير أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والقدرات العسكرية يمكن أيضا أن يلعب دورا متزايداً، فالأولى تقترب من التكافؤ مع تلك التي للولايات المتحدة (وإن كانت بنية مختلفة من قبل واشنطن)، بينما الأخيرة لا تزال تركز معظم جهدها في آسيا وتايوان وبحر الصين الجنوبي، ولكنها من دون شك، تتوسع.

ذلك هو الخطر: تعترف العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم الآن بأن الصين هي أكثر لاعب مهم وغير مؤكد لمجموعة واسعة من النتائج المهمة. وهذا الوضع مخيف لمن هم عرضة للصين أكثر من أي وقت مضى ... لكنهم ليسوا مستعدين لهذا التغيير، ولا يفهمون أو يتفقدون مع أولويات الصين، ولن يعرفوا كيفية التعامل مع هذه الحالة الجديدة. أضف الى هذا الواقع، حقيقة التحول الكبير في البيئة المحلية الصينية، (ازدادت التحقيقات في حالات الفساد في عام 2015 أربع مرات أكثر مما كان عليه الحال في عام 2011 ومن شأن الإصلاحات المالية أن تخلق رد فعل سلبي)، والوضع الذي سيكون له تأثير هائل على السوق الدولية. ويكفي الصين الآن أن تلوح باصبع اقتصادي صغير، لكي تهتز الأسواق العالمية. ويتوقع أن تكون الصين في العام 2016، المحرك الكلي لأهم التغييرات في السوق العالمية.

المؤسسات المالية الصينية عنصر أساسي من استراتيجية بكين الاقتصادية العالمية



وستستمر البصمة الصينية العالمية بالتنامي.

- الصين مسؤولة عن حوالي ثلث النمو العالمي على مدى السنوات السبع الماضية.
- واردات وصادرات الصين تمثل أكثر من 10% من تجارة السلع العالمية. تتعامل 124 دولة تجارياً مع الصين أكثر مما تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- في عام 2014، كانت الصين مسؤولة عن 27٪ من انبعاثات الكربون في العالم. المصادر: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، بنك التنمية الجديد لدول مجموعة الـ بريكس، بنك التنمية الصين، فاينانشال تايمز، مشروع الكربون العالمي، صندوق النقد الدولي، مجموعة أوراسيا.

4. تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) والأصدقاء



يعتبر تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) أقوى تنظيم إرهابي في العالم. وتتفاوت الردود الدولية حول ظهوره ما بين غير كافٍ، وغير موجه، ومتعارض مع الأهداف. وسيبين العام 2016، أن هذه المشكلة لا يمكن حلها، وأن التنظيم (والنظميات الإرهابية الأخرى) ستستفيد من ذلك.

تتمحور الأغلبية الساحقة من الردود، والنقاش حول ما يجب القيام به، على الحلول العسكرية، والقوات الخاصة، وتسليح المعارضة، والقوات العسكرية على الأرض. لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مختلفتان الى حد كبير بشأن دعم نظام الأسد، وسيبقى السعوديون والإيرانيون على طرفي نقيض من حيث الوكلاء المحليين. وكل شبر يسيطر عليه التنظيم سيكون من الصعب استعادته. وحتى لو تمكن العمل العسكري من فك الحناق الذي يفرضه تنظيم الدولة الإسلامية حول المنطقة، فإن الدعم الدولي للتنظيم الإرهابي سيزداد.

يرجع ذلك جزئياً الى أن جذور التنظيم تمتد الآن إلى ما وراء حدود العراق وسوريا (في ليبيا وأفغانستان واليمن ومالي، وأهل السنة في جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير، وروسيا، وأوروبا). كما أن القدرة التكنولوجية للتنظيم تتيح له أن يعمل بطريقة أكثر لامركزية من تنظيم القاعدة، ولا يمكن معالجة مسألة أن التنظيم يلبى رغبات المحرومين من الشباب السُّنة، من خلال العمل العسكري.

من أجل التقدم في هذا المجال، علينا أن نرى التغيير في الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الممنوحة لهؤلاء السكان. لكن العام 2016 سوف يقلب الإبرة الى الاتجاه الآخر. ستركز الحكومات السنية المتخوفة (والعراق) على الأمن أكثر من التحرير والإصلاح الاقتصادي. كما ستزيد أسعار النفط المتدنية الوضع

5. المملكة العربية السعودية



ستواجه المملكة العربية السعودية مزيداً من الفتن وزعزعة الاستقرار داخل العائلة المالكة هذا العام، مثلما ستزداد عزلتها الدولية. وسيدفع ذلك الحكام السعوديون إلى العمل بقوة أكبر في محيطها القريب، مما سيزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

الصراع داخل الأسرة المالكة أخذ في الازدياد. هنالك سيناريو صراع مفتوح، لا يمكن تصورها يعود إلى ما قبل تولي الملك سلمان الحكم في كانون الثاني 2015، أصبح الآن واقعاً. كانت المشكلة الأساسية هي أن سلمان تجرأ على تمكين ابنه البالغ من العمر 30 عاماً، محمد بن سلمان، ولياً للعهد، الأمر الذي تسبب في إحباط لدى المنافسين داخل العائلة المالكة. ومن غير المرجح أن يؤدي هذا التنافس إلى انهيار سعودي على المدى القريب، ولكن مصداقية هذا السيناريو، والاتجاه العام لتزايد عدم الاستقرار في دولة حساسة بالنسبة للاقتصاد العالمي

إن إعادة الجذرية لتشكيل سلمان للسلطة داخل الأسرة يحدث في المملكة العربية السعودية تحدث الآن في وقت تدنت فيه أسعار النفط إلى ما دون 40 دولاراً، بالإضافة إلى عوامل ديموغرافية سلبية، واقتصاد غير متنوع. وهكذا، تم استبدال عصر المشاركة في السلطة بين عدد قليل من الأخوة بنظام آخر تقلص في الحكم في أيدي مئات من أبناء العمومة. والخطر يكمن في أن مجموعة الأمراء قد يحاولون الاطاحة بمحمد بن سلمان من منصبه كولي للعهد، أو من خلال المعارضة العلنية للملك. ومن شأن عدم الاستقرار السياسي في بلد ينتج ما يقرب من 10.5٪ من إنتاج النفط العالمي، أن يشكل خطراً كبيراً على كل مشارك في السوق.

كما تبدو المملكة العربية السعودية، في الوقت نفسه، معزولة من الناحية الجيوسياسية أكثر مما كانت عليه في أي فترة زمنية أخرى خلال العقود القليلة الماضية. وينظر إلى الإعلان عن "التحالف العسكري الإسلامي" السني على أنه مجرد مظهر، ولا يمتلك أعضاء هذه المجموعة المتنوعة الإرادة السياسية أو

الثقة المتبادلة لتطوير ذراع عسكري لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، وتبين أن العديد منها، بما في ذلك باكستان، لم يكونوا يعرفون أنهم قد انضموا الى التحالف، عندما تم الإعلان عن التحالف بدايةً. الى جانب ذلك، حتى الإعلان عن التعاون السياسي الذي يصم الآذان لا يمكن أن يحجب حقيقة أن السعودية تخسر نفوذها على حلفائها التاريخيين السُنَّة.

وتهرب شركاء الرياض المصريين والباكستانيين من دعم التدخل العسكري للمملكة في اليمن. كما تتخذ دول مجلس التعاون الخليجي الرئيسة (وحلفائها السعوديين المزعومين) جانب التحوط حيال أي موقف تجاه إيران التي يزداد نفوذها بشكل متزايد. ولا تزال أوبك تعيش حالة من الفوضى. وكانت مصر قد دعمت تدخل موسكو الموالية للأسد في سوريا، في معارضة مباشرة للمملكة. أما تركيا فلا يزال موقفها أقرب إلى الرياض، وإن كانت تنافسها على زعامة العالم السني. كما جعل اتفاق ايران والرد الأمريكي على الربيع العربي القادة السعوديين يشككون في عمق الالتزام الأمريكي بأمنها.

وتبقى إيران المصدر الرئيس للقلق السعودي. وينظر المرشد الإيراني الأعلى، آية الله علي خامنئي، الى تصاعد التوتر مع المملكة السعودية على أنها وسيلة مفيدة لكسب التأييد السياسي في الداخل. وسيزداد التهديد أكثر من قبل بعد رفع العقوبات عن الاقتصاد الإيراني، وهو ما سيساهم في توفير المزيد من الأموال اللازمة لدعم وكلائها الإقليميين. هذا فيما تزداد صلابة تحالفات طهران، على العكس من تحالفات السعودية: فالعراق يقترب أكثر، والأسد أيضا يبدو أنه سيبقى لمدة أطول.

ومع ازدياد عزلة المملكة العربية السعودية، سوف تزداد حمى إجراءاتها لحماية مصالحها، وستميل الى التصرف بحدة أكثر بناء على القول المأثور الذي يقول أن الجريمة هي أفضل دفاع في العام 2016. ستواصل الرياض دعم المتمردين المناهضين للأسد في سوريا، وتكثيف المعونة، على الرغم من عدم قدرة المعارضة على الوقوف بوجه الرئيس السوري. هناك أيضاً امكانية لحرب صواريخ مع ايران في أقصى الأحوال. وستدفع المملكة بقوتها أينما ترى أن طهران تحاول تحقيق موطئ قدم. ويتوقع أن تقوم المملكة المعزولة والضعيفة محليا بانتقاد بطرائق جديدة.

سيهدد الخلاف بين العائلة المالكة واستقرار المملكة العربية السعودية



المصدر: مجموعة أورايسيا

6. ظهور خبراء التكنولوجيا



يدخل الى ميدان السياسة مجموعة متنوعة ومؤثرة من اللاعبين غير الحكوميين من عالم التكنولوجيا، بحزم قل نظيره. هؤلاء هم خبراء التكنولوجيا الطموحين سياسياً متعددون ومتنوعون، ونشاطاتهم تتراوح ما بين شركات وادي السيليكون الى جماعات القرصنة والتكنولوجيون المتقاعدون المحسنون. وهذا الاتجاه سيخلق ثلاثة مخاطر رئيسة في العام 2016 وما بعده.

أولاً، لأن هؤلاء اللاعبين مبهمون ويفتقرون إلى الدوائر التقليدية التي تساعدنا على التنبؤ بأفعال معظم الأطراف السياسية الفاعلة، وسيكون من الصعب فهمهم، وتقييمهم، والعمل معهم أو ضدهم. ويظهر لنا ذلك جلياً في إعلان مجموعة أونيموس، الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في أعقاب الهجمات الإرهابية على باريس في عام 2015. ورغم أن عملهم الأخير عمل محمود، إلا أن التجاوزات الماضية للقرصنة تجعل العديد من المراقبين حائرين بين شكرهم أو تجاهلهم. يمكن القول بالجميل، أنه سيكون من الصعب إدارة "العلاقات غير الحكومية" مثلما تدار العلاقات الحكومية.

ثانياً، لأن خبراء التكنولوجيا يزداد نشاطهم السياسي باطراد، فإن تأثيرهم يقوض سياسات الحكومة. وقد احتضنت صناعة التكنولوجيا الأمريكية القادة السياسيين الصينيين في نفس الوقت الذي سعت فيه واشنطن إلى اتخاذ موقف أكثر حزماً ضد انتهاكات بكين السيبرانية. وهذا مثال واضح على أن القطاع الخاص يقوض سياسة الدولة الرسمية. وتأتي دعوة رئيس مؤسسة علي بابا، جاك ما، لخلق صناعة تقودها منظمة تجارة عالمية ثانية، كإشارة أخرى على تنامي طموحات قطاع خاص متنامي، يمكن أن يثير تساؤلات مقلقة حول مستقبل بنية حكم عالمي فوضوي أصلاً.

وأخيراً، فإن الصعود السياسي لهؤلاء اللاعبين يولد نكسة من الحكومات والمواطنين عندما يدركون مدى القوة التي أصبح هؤلاء الخبراء يمتلكونها، الأمر الذي يساهم في خلل في السوق والسياسة. هناك شك في أن التحقيقات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي على عمالقة التكنولوجيا الأمريكيين سببها، جزئياً على

الأقل، ولاية ضمنية من الشعوب الأوروبية لمحاصرة الشركات غير الموثوقة الى درجة أنه وضع لها اسم GAFAs ، وهو اختصار للاحرف الاولى من كل اسم (جوجل، وأبل، وفيسبوك، وأمازون). في الوقت نفسه، أدى الوعي المتزايد، من موسكو إلى بكين، بالوصول غير المسبوق لأشخاص يوصفون بأنهم "جيدون" كالمدونين والباعة الإلكترونية بالسلطات الى النظر الى نجوم التكنولوجيا المحليين بعين الشك والريبة. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على أولئك الأكثر شهرة اليوم. (فكر في العودة إلى التغيير الديناميكي السريع بين الكرملين وميخائيل خودوركوفسكي).

هناك الكثير مما يجب الاحتفال به في القوة المتزايدة للمؤثرين من الناحية التكنولوجية. انظر إلى إقامة تحالف مكافحة التغيير المناخي غير الحكومي من قبل الرئيس التنفيذي السابق بيل غايتس، ومؤخراً، والذي يوضح كيف يزداد دور خبراء التكنولوجيا من الناحية السياسية، ويزداد معها نفوذهم لتقويض سياسات الحكومة، مما يدل على اختراقات واعدة يمكن أن يقوم بها هؤلاء على الصعيد الاجتماعي والسياسي. ومن المؤكد أن الحكومات التي تشهد هذا التطور، ستلعب على هذا الوتر عندما تجده مفيداً لها. ولكن الظهور السياسي لخبراء التكنولوجيا ، في أكثر الأحيان، سيخلق صراعات بين مراكز القوى المتنافسة.

تفوق موارد بعض خبراء التكنولوجيا موارد البلدان الصغيرة، مما يعطيهم قوة سياسية كبيرة

البلد	القيمة السوقية للشركة								
الولايات المتحدة	616	212.2	63.7	63.9	63	63	63	63	63
الصين	212.2	63.7	63.9	63	63	63	63	63	63
فرنسا	63.7	63.9	63	63	63	63	63	63	63
ألمانيا	63.9	63	63	63	63	63	63	63	63
روسيا	63	63	63	63	63	63	63	63	63
كندا	63	63	63	63	63	63	63	63	63
أستراليا	63	63	63	63	63	63	63	63	63
بريطانيا	63	63	63	63	63	63	63	63	63
إيطاليا	63	63	63	63	63	63	63	63	63
كوريا الجنوبية	63	63	63	63	63	63	63	63	63
الهند	63	63	63	63	63	63	63	63	63
البرازيل	63	63	63	63	63	63	63	63	63
الولايات المتحدة	616	212.2	63.7	63.9	63	63	63	63	63
الصين	212.2	63.7	63.9	63	63	63	63	63	63
فرنسا	63.7	63.9	63	63	63	63	63	63	63
ألمانيا	63.9	63	63	63	63	63	63	63	63
روسيا	63	63	63	63	63	63	63	63	63
كندا	63	63	63	63	63	63	63	63	63
أستراليا	63	63	63	63	63	63	63	63	63
بريطانيا	63	63	63	63	63	63	63	63	63
إيطاليا	63	63	63	63	63	63	63	63	63
كوريا الجنوبية	63	63	63	63	63	63	63	63	63
الهند	63	63	63	63	63	63	63	63	63
البرازيل	63	63	63	63	63	63	63	63	63

تمثل المستطيلات الوردية رسملة السوق الشركة والقيمة الصافية لخبراء التكنولوجيا الفرديين؛ وتمثل المستطيلات الزرقاء قيم الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة متنوعة من البلدان الصغيرة.

المصدر: مجلة فوربس، و MSN للمال، والتوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، ومجموعة أوراسيا

7. قادة لا يمكن التنبؤ بأفعالهم



هناك كوكبة واسعة من القادة معروف عنهم أن سلوكهم الخاطي سيساهم كثيرا في تقلب السياسة الدولية بشكل استثنائي هذا العام. ويتصدر بوتين و اردوغان تسلسل هذه الكوكبة التي تضم ايضاً ولي ولي العهد في المملكة العربية السعودية، محمد بن سلمان ورئيس أوكرانيا بترو بوروشينكو.

لدى هذه المجموعة ميل مثبت لاتباع سياسة خارجية فضفاضة ومتهورة. نعرف جيداً تحركات بوتين غير المتوقعة، مثل الاستيلاء على القرم، أو الإنقضاض إلى سوريا بصفقة أسلحة كيميائية، عندما واجه أوباما العواقب السياسية غير السارة للتهرب من خطه الأحمر. أما اردوغان فقط اسقط مؤخراً طائرة مقاتلة روسية، ومحمد بن سلمان أعلن بشكل غير متوقع عن تحالف إسلامي جديد ضد الإرهاب، مبتعداً عن سياسة المملكة العربية السعودية التي تركز على إيران. أما بوروشينكو، فقد أظهر، في منعطفات عدة في أزمته مع روسيا، ميلاً للخيارات العسكرية ضد عدو أقوى منه بكثير.

لماذا هذا السلوك غير المتوقع؟ هناك عدة أسباب. بعض من هؤلاء القادة لديهم حاجة، أو شغف، لجذب الانتباه إلى أنفسهم. ويتمتع اردوغان وبوتين بصفة العناد، فيما يحاول الشاب محمد بن سلمان إثبات أهليته. ويميل بعضهم الى وضع المصلحة الشخصية فوق المصالح الوطنية: فأردوغان يريد رئاسة تنفيذية كاملة الصلاحيات، ومحمد بن سلمان يريد العرش. وبغض النظر عما يمكن أن يصيب بلديهما من ضرر، فإن كلا الرجلين عازمين على تحقيق أهدافهما وإن تعرضت بلديهما لصدمات إقليمية. وأخيراً، يستفيد هؤلاء القادة من قلة القيود المؤسساتية المحلية للتحرك والمناورة بحرية.

تبرز مع هؤلاء القادة هناك عدد من المخاطر الجيوسياسية هذا العام. ونتوقع أن يشهد هذا العام عدداً كبيراً من الأحداث الصادمة والمفاجئة من نوع "ما لا تعرفه قد يضرك". وستتفاقم الوضع من خلال حقيقة شعور بوروشينكو، ومحمد بن سلمان، و اردوغان أن قادة الغرب قد تخلوا عنهم، وسيحاولون استعادة اهتمام الغرب من خلال القيام بأعمال ذات صدى عالٍ جداً. وسيصرفون بناء على ذلك.

يلعب غالبية هؤلاء القادة دوراً في الصراع السوري، وتختلف مصالحهم هناك. كما أن شخصيات التي يغلب عليها جانب الخطأ، تزيد الى مشهد الصراع المأساوي في المشرق العربي مقطعاً حاسماً هذا العام. كما سيطر العداء الدموي بين المملكة العربية السعودية وإيران بقرنه أيضاً في واحد من أصعب مجموعة من الصراعات بالوكالة في المنطقة، والرهان هنا على ضرورة قيام محمد بن سلمان بعرض "ناضج" للعب بطريقة غير منتظمة. ويتمتع كل واحد من هؤلاء القادة بسهولة الوصول إلى الوكلاء العسكريين وشبه العسكريين، ومنحهم وسيلة سهلة للإنتلاق الخاطيء مع إبقاء بصمتهم على النتيجة. لن يتغلب بوتين على نفسه بغزو بلد جديد، لكنه سيبقي الضغط حيث يريد.

يعتبر بوروشينكو ضحية أكثر من هؤلاء الآخرين، إلا أن الطبيعة المجازفة قد توقع صاحبها أيضاً مشاكل غير متوقعة. من المرجح أن يبقى الصراع هادئاً خلال العام 2016، مثلما يتوقع أن يخفف الاتحاد الأوروبي عقوباته، وعندها سيقع على بوروشينكو الكثير من اللوم على فشل عملية سلام مينسك. هناك أيضاً خطر أنه سيهمل جانب الحذر ويبدأ في اطلاق النار، الأمر الذي سيجعل بوتين يرد على ذلك بالكثير من الذخيرة.

هؤلاء القادة لا يمكن التنبؤ بأفعالهم موجودون في قائمتنا هذا العام لأن تدخلاتهم تتداخل وتتعارض. واحد قوي يوزع المشاكل، وأربعة ينشرون القلق في النظام الدولي، والمزيد من الاضطرابات.

تشير كوكبة القادة الذين لا يمكن التنبؤ بأفعالهم الى قلب دولي أكبر.





ترزح البرازيل تحت وطأة ركود عميق منذ عدة سنوات، وتكافح الرئيسة ديلمرا روسيف من أجل الحفاظ على موقعها السياسي بينما تواجه خطر إقالتها من الكونغرس.

يقدر ما عانى سوق الأسهم والعملية البرازيلية في عام 2015، يتوقع أن تستمر الأزمة الاقتصادية وتزداد سوءاً في العام 2016. ومن غير المرجح، خلافاً لآمال النقاد والعديد من اللاعبين في السوق، أن تؤدي المعركة من أجل إقالة الرئيسة روسيف في وقت مبكر من هذا العام، الى انتهاء الجمود السياسي الحالي.

إذا ما بقيت الرئيسة، وهو أمر لا يزال يبدو مرجحاً، فإن حكومتها لن تحصل على الدعم السياسي اللازم للمضي قدماً في الإصلاحات الاقتصادية التي تعتبر بالغة الأهمية لمعالجة العجز المالي المتزايد في البلاد. ومن أجل ضمان الدعم الذي تحتاجه في الكونغرس لدرء أي حركة إقالة، على الرئيسة روسيف تقديم تنازلات لقاعدتها اليسارية. ومن شأن تلك المبادرات أن تضعف أجندتها المالية، وتفسير قرار استبدال وزير المالية المتشدد جواكيم ليفي، بوزير أقل تشدداً من الناحية المالية هو نيلسون باربوسا. في هذه الأثناء، حشد نائب الرئيس ميشال تيمر شريحة واسعة من حزب الحركة الديمقراطية لمعارضة روسيف، وهو انقسام من شأنها أن يدوم طويلاً بعد أن تتم تسوية مسألة الإقالة.

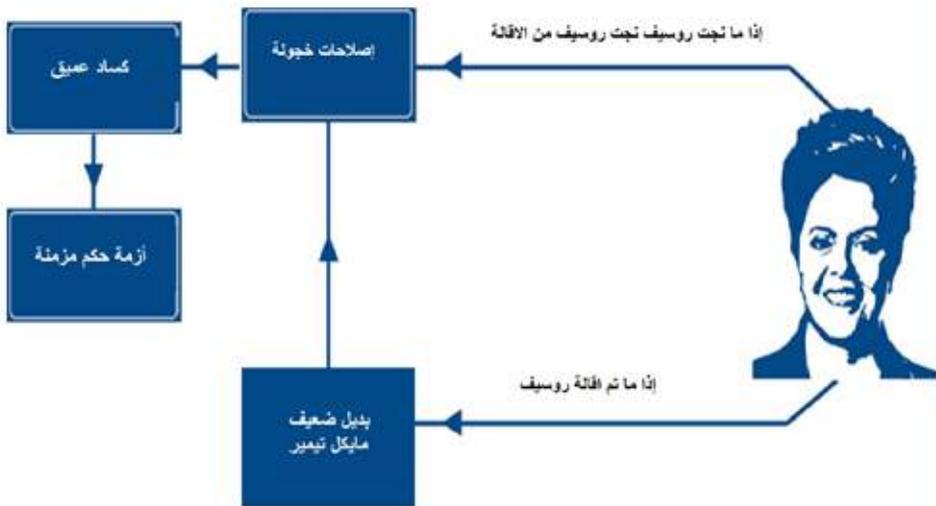
وهكذا ستبقى الرئيسة عرضة لمجسات الفساد المترامية الاطراف في شركة الطاقة العملاقة المملوكة للدولة بتروبراس وما يرتبط بها من تمويل سياسي غير مشروع. كما سيتم تسليط الضوء على أدلة جديدة على مخالفات في حزب العمال، يمكن أن تؤدي إلى التماسات جديدة لتوجيه الاتهام لها. وسوف تسقط ثروات روسيف بسرعة أكبر إذا شعر معلمها والرئيس السابق لويس ايناسيو لولا دا سيلفا بإمكانية أن تظال هذه التحقيقات، وسيتحول بالصد من أجندة الإصلاح السياسي التي تتبعها روسيف. إذا ما استمرت روسيف في منصبها، فإنها ستكون رهينة العناصر المتطرفة في حزبا، وعاجزة أمام الكونغرس الذب أصبح أكثر عدائية من أي وقت مضى، مما سيؤدي إلى شلل سياسي.

أما السيناريو البديل، فهو الاطاحة بالرئيسة روسيف، ولن تكون حكومة يقودها تيمير أفضل حالاً. وما لا شك فيه ان تشكيل حكومة جديدة سيستفيد من الموجة الأولى من التفاؤل في القطاع الخاص. كما سيدعو الرئيس الجديد الى تشكيل حكومة وحدة وطنية، تستند الى دعم ضمني في الأقل من الحزب الديمقراطي الاجتماعي اليميني المعارض، ويقترح إصلاحات اقتصادية هيكلية.

غير أن خصوم تيمير قد يتفوقون على إيجابيات توليه المنصب. أولاً، من خلال التحقيق في تورط أعضاء من حزبه في عمليات فساد، وتوريط أعضاء حكومته الجديدة، وتقليص الحوافز لمواصلة حصوله على دعمهم الخجول. أما ثانياً، فهو أن يقوم تيمير بالتوصل الى تسوية مع حزب العمال في المعارضة، والذي سيجعله يدفع ثمن سقوط روسيف، والتعبير عن عدم رضاه عن «الليبرالية الجديدة» في جدول الأعمال. ومع ارتفاع معدلات البطالة على مدى العام، ستضيق مساحة المناورة السياسية للرئيس الجديد كثيراً.

ومن المفارقات، فإن أنظف طريقة للخروج من الأزمة السياسية الحالية تقع ضمن صلاحية هيئة غير سياسية هي المحكمة الانتخابية الاتحادية، والتي ستقوم بتقييم حالات الغش في الانتخابات الرئاسية للعام 2014. وإذا ما وجدت المحكمة أدلة على تمويل غير مشروع، يمكنها ان تدعو الى اجراء انتخابات جديدة في غضون 90 يوماً. وفي حين من غير المرجح، أن يستفيد من مثل هذه النتيجة، الرئيس المنتخب حديثاً، والذي سيتمتع بشرعية سياسية. لكننا لا نراهن على ذلك. وسيتميز العام 2016 بأزمة عميقة داخل البرازيل.

ستؤدي السيناريوهات البديلة الى تعميق الأزمة



المصدر: مجموعة أوراسيا

9. الانتخابات لا تكفي



عانت الأسواق الناشئة من دورة تاريخية من الانتخابات الوطنية في العامين 2014 و 2015، ولكن هذا العام سيشهد عدداً قليلاً نسبياً من الفرص للناخبين في هذه البلدان لإسماع صوتهم في صناديق الاقتراع. فبينما يتباطأ النمو وتصاب معايير المعيشة بالركود سيشتعل السخط الشعبي، ويعاني الحكم والاستقرار. ومن بين أكبر الديمقراطيات في الأسواق الناشئة، لن يحدث تغيير في رأس السلطة إلا في الفلبين وبيرو في عام 2016. أما الانتخابات التشريعية في روسيا فسيكون لها تأثير كبير على النظام الرئاسي. أما البرازيل وجنوب أفريقيا فستجري فيها انتخابات بلدية فقط.

تاريخياً، كانت الأسواق أقل تقلباً في الأعوام التي لا تجري فيها انتخابات، ولكن الأمر مختلف هذه المرة. فمن خلال رفع مستوى التوقعات الشعبية، خلق النمو الدخلي الهائل الذي تمتعت به معظم الأسواق الناشئة على مدى السنوات العشر الماضية الظروف لصحوة هائلة. المسارات الاقتصادية لا ترقى إلى مستوى الوعود السياسية. وقد تم مؤخراً إجراء مسح على أكثر من نصف الأمريكيين اللاتينيين، على سبيل المثال، وتبين أن مستوى معيشتهم سيتستمر في الارتفاع في السنوات الأخيرة. وسيجعل تباطؤ النمو هذا الأمر مستحيلاً. وفي الوقت نفسه، يزداد الاحتقان الشعبي من الفساد، وقلة الخدمات العامة، والبنية التحتية المتهالكة، حيث ازدادت الاحتجاجات في البرازيل، وتركيا، وشيلي، وروسيا خلال السنوات القليلة الماضية. هناك أيضاً غياب واضح لصمامات التخفيف الانتخابية على المستوى الوطني مما يزيد من مخاطر عدم الاستقرار واحتلال الحكم الوظيفي.

الخطر الأول هو احتمال زيادة الاحتجاجات في شوارع البرازيل، وجنوب أفريقيا، وغيرها من الأسواق الناشئة. وقد حدث في جميع أنحاء العالم، أن جعلت زيادة فرص الحصول على وسائل التواصل الاجتماعي من السهل على الناس العاديين التعبير عن المظالم والعمل عليها. وهذا الأمر ليس صحيحاً فقط في الطبقات الوسطى في الأسواق الناشئة، والتي أدى توسعها الكبير خلال العقد الماضي الى تزايد حدة الاصوات المطالبة بجودة الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. كما أصبح من حق الفئات المهمشة تاريخياً مثل المجتمعات الريفية تنظيم العمل لاستغلال الموارد الطبيعية، وأن تطالب الأقليات العرقية أو

الدينية بمعاملة أكثر عدلاً، أو أن يتظاهر الفقراء في المناطق الحضرية للحصول على الدعم الاجتماعي الأساسي. ويعتبر خطر الاحتجاجات كبيراً جداً الآن في الأسواق الناشئة الكبيرة مثل البرازيل، حيث أدت فضيحة الفساد، وتفاقم الانهيار الاقتصادي الذي يتسبب في ارتفاع نسبة البطالة، أو في جنوب أفريقيا، حيث يتزايد الاحباط من عدم كفاءة وفساد المؤتمر الوطني الأفريقي على المستوى الوطني، وهو ما من شأنه أن يذكي التوترات حول الانتخابات المحلية هذا الصيف. كما أن خيبة الأمل من الرئيس جوكو ويدودو في إندونيسيا قد تصبح أكثر وضوحاً منه، خصوصاً وأن وعوده الإصلاحية في الحصول تتعثر حالياً، فيما تبقى مخاطر العودة إلى عدم الاستقرار في تايلاند قائمة، ولا سيما في ضوء الحالة الصحية المتردية للملك. أما الخطر الثاني فهو أن خيبة أمل الناخبين والطبقة العاملة سيغذي صعود الأحزاب غير السائدة مع أجددات أكثر رجعية وستتحرف القوة التي أنشأها اللاعبون السياسيون في محاولة لتجنب عدم الاعتراف السياسي. وغالباً ما ينظر إلى الطبقات الوسطى على أنها قوات لمزيد من الشفافية والحكم الرشيد. وهذا الأمر صحيح في أغلب الأحوال، ولكن الأمر لا يسير كما مخطط له تقريبا. ويبين لنا التاريخ أن الخوف من فقدان المركز الاجتماعي والسياسي أرض خصبة لردود الفعل الرجعية. وفي حين سوف يؤدي النقص في الانتخابات إلى الحد من فرصة الأصوات الشعبية لإتخاذ أدوار قيادية رسمية، فإن التحريض سيخفض من حوافز الحاليين لإجراء إصلاحات مكلفة سياسياً، وتحتاجها العديد من الأسواق الناشئة. وقد بدأ هذا الاتجاه بالفعل بلعب دور في اقتصادات الأسواق الناشئة في وسط وشرق أوروبا، ومن المرجح أن يتعمق في عام 2016.

المنبر الآن مفتوح أمام الجميع للتنافس على صناديق الاقتراع في أجزاء كثيرة من العالم المتقدم، مما سيؤدي إلى نتائج سياسية لم يكن من الممكن تصورها قبل سنوات قليلة. ويأتي الخطر عندما تحدث نفس الظاهرة في الأسواق الناشئة، التي يعرضها ضعفها المؤسساتي لنتائج غادرة.

أكثر المخاطر لعام 2016

سيقدم العام 2016 انتخابات أقل للأسواق الناشئة والحدية مقارنة بالعامين السابقين 2014 و 2015.



10. تركيا



يعمل أردوغان الآن، بعد الانتصار الحاسم لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة في نهاية العام 2015، على استبدال النظام البرلماني في البلاد بنظام رئاسي. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يصل الرئيس إلى ميثاقه في السنة، إلا أن انتخابيته في السعي لتحقيق هذا الطموح قد فاقمت مناخ تركيا السياسي، والتجاري، والاستثماري.

وسيواصل أردوغان، مزهواً بانتصاره، دفع حدود الدستور إلى أبعد ما يمكن من خلال مركزية صنع القرار في مكتبته. وهذا من شأنه أن يزيد من التوتر في الهيكل السياسي التركي، ويقضي على كل أمل على المدى القريب بمركز مستقل وأكثر اعتدالاً في سلطة يتزعمها رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو. ومن أجل تكريس الاستحواذ على سلطة إضافية، سيدفع أردوغان على نحو متزايد بالأصوات المطالبة بتعديل الدستور. لكن محاولات تأمين الدعم المتمثل في 14 مقعداً برلمانياً يحتاجها الرئيس لإجراء استفتاء بشأن هذه المسألة، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الانقسامات داخل المجتمع التركي، وبين الأحزاب السياسية، وحتى داخل حزب العدالة والتنمية.

في الوقت نفسه، ستقوم الحكومة بالتركيز على تملق الناخبين من خلال الشعبية الاقتصادية التي تقوض محاولات معالجة نقاط الضعف الهيكلية الاقتصادية في البلاد. كما أن استبدال من الإصلاح التوجه، على باباجان بشخص قوي من الناحية الفنية لكنه ضعيف سياسياً، وهو محمد سيمسك، كمنسق اقتصادي، يعطي اليد العليا للعديد من الموالين لأردوغان الذين يعملون الآن في مجلس الوزراء. وستبقى الضغوط السياسية من أجل سياسة نقدية متساهلة، قوية وستستفيد من احتمال استبدال محافظ البنك المركزي، اردم باسجي، بشخصية أكثر انصياعاً في أبريل. وعلى الرغم من الإعلان عن إصلاحات هيكلية وشبكة تهدف إلى طمأنة المستثمرين، فقد ركزت السياسات على تحفيز النمو على المدى القريب من خلال التسبب المالي الذي سيطغى على جدول الأعمال السياسي. أما بيئة الأعمال العامة في البلاد وسيادة القانون فتعاني أيضاً مع استمرار أردوغان في اتخاذ إجراءات صارمة ضد المعارضين المحليين في

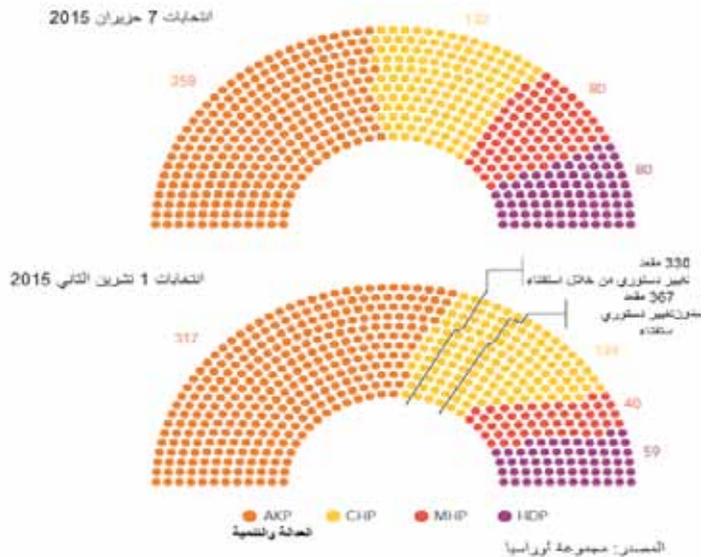
أكثر المخاطر لعام 2016

وسائل الإعلام ومجتمع الأعمال، والبيروقراطية، في حين سيستمر حلفاء الرئيس السياسيين في الاستحواذ على معظم الفرص الاقتصادية في البلاد وتكريس البحث عن الأيجار كعقيلة سائدة.

ستكون السياسة الخارجية للبلاد ذات نزعة قومية تهدف إلى تلبية وجهات نظر الأتراك المحافظة المتزايدة في محاولة لتعزيز أجندة الرئيس في الاستفتاء. أما إحباط اردوغان فهو أن يجد نفسه في الجانب الخاسر من الصراع السوري وهو ما سيؤدي به إلى اتباع مسار أكثر خطأ، والذي يصور تركيا على أنها راعي أهل السنة في سوريا والعراق، وتقويض العلاقات الدبلوماسية لأنقرة مع بغداد وطهران. وبينما من غير المرجح أن يتحول الوضع إلى صراع عسكري مفتوح التوتر بين تركيا وروسيا، فإن علاقة التطبيع ستفشل، وستستمر العقوبات الروسية في إيذاء الاقتصاد التركي. وأخيراً، فإن الوعد بتطوير العلاقة مع الاتحاد الأوروبي يعزز الصورة الداخلية للرئيس كزعيم دولي، لكنها لن تؤدي إلى سياسة بناءة حول قضية الهجرة.

على الصعيد الأمني، هناك احتمال ضئيل لنهاية وشيكة للعنف مع حزب العمال الكردستاني لأن أردوغان يسعى لكسب اليد العليا السياسية من خلال العمل العسكري، فيما الجناح الشبابي لحزب العمال الكردستاني يتسبب في عنف غير مسبوق للصراع. في نفس الوقت، هناك ضغط كبير من الولايات المتحدة على أنقرة لاتخاذ اجراءات صارمة ضد تنظيم الدولة الإسلامية سيسفر عن نتائج متواضعة، لكنه سيجعل تركيا أكثر عرضة في الداخل لهجمات جديدة من قبل تنظيم الدولة الاسلامية. عذراً، تركيا.

أغلبية حزب العدالة والتنمية ستشجع أردوغان



* ذر الرماد في العيون



الانتخابات الأمريكية

أصبحت الانتخابات الأمريكية أعظم مشهد سياسي في العالم. عامين، ودرزيتين من المرشحين، والعديد من المناقشات، ونحو 10 مليار دولار كتكاليف الحملة. اختطف الشعبويين العملية الجمهورية الأولية: الملياردير دونالد ترامب يحشد لنفسه منذ ما يقرب من ستة أشهر.

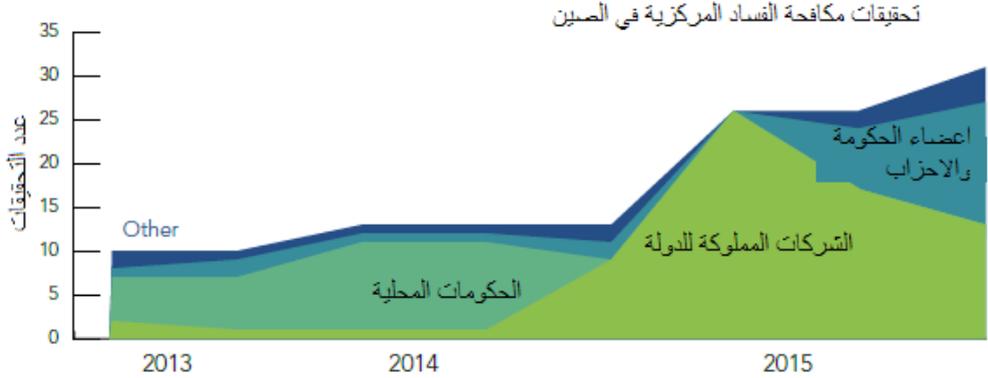
هل يهم ذلك؟ بالكاد. ولا نعتقد أن ترامب يمكن أن يكون المرشح. وحتى لو كان هو المرشح، فإنه لا يمكنه الفوز على هيلاري كلينتون. وحتى لو تمكن بطريقة أو بأخرى من الفوز على كلينتون، فإن استعداداته وقدرته على الوفاء بمقترحات حملته المفرطة (إغلاق الحدود أمام المسلمين، وبناء جدار على الحدود، وإعادة هيكلة ضرائب تريليون دولار) لم يمر من خلال الكونغرس أو المحاكم. وقد بدأنا نقلق حول الأفق الذي مدته عشر سنوات على الدولار، غير أنه بالنظر الى مخاطر العام 2016، نتوقع قدراً هائلاً من الضحيج، والكثير من المستشارية، ولا شيء موضوعي فيها.

الصين: ما من هبوط صعب

في عام 2016، ستواجه الصين توازن اقتصاد كلي هو الأخطر حتى الآن: السماح بانخفاض قيمة الرمينبي، وفتح حساب رأس المال، وتخفيض ديون البنوك، والسماح لمقاييس الشركات بإصلاح المؤسسات المتقدمة المملوكة للدولة. ويأتي هذا في قمة السياسة المعقدة لحملة مكافحة الفساد وتفاقم التلوث. ومن شأن تحقيق التوازن بين هذه الأولويات المتنافسة أن يخلق الكثير من الفرص للتقلب، والتي سوف تأتي بالتأكيد هذا العام. مع ذلك، فإن قادة الصين يدركون جيداً التحديات، فضلاً عن المخاطر التي قد تتيح بهم، من حالة اللااستقرار الاجتماعي غير المؤكدة. إذا كان لدى أي شخص الثقل السياسي والموارد لإدارة

أكثر المخاطر لعام 2016

عدم الاستقرار الاقتصادي ومنع هبوط حاد حقيقي، فهو شي جين بينغ، حتى لو كان ذلك يعني الدفع بالإصلاح على الطريق.



المصدر : الهيئة المركزية لفحص الانضباط، وول ستريت جورنال ، مجموعة اوراسيا

هناك نقطة كلية مهمة جداً هنا. يتحدث كثير من المراقبين أن الركود العالمي يصل الى معدل مرة كل سبع أو ثمان سنوات في بيئة ما بعد الحرب. وبالمضي قدماً، وبالنظر إلى بصمة الصين، من المرجح ظهور حالات ركود بشكل متزايد. أن يأتي من هناك ركود (تماماً كما حدث انتعاش ما بعد العام 2008، والذي كان يدفع من الصين)، ولكن نظراً للقدرة السياسية في البلاد لدرء الاضطرابات، باستخدام السيطرة السياسية والمال في البنك، من المرجح أن تصبح هذه الدورات أطول. هذا هو الخبر السار. أما الأخبار السيئة فهي عندما يضرب الركود إلى الأمام، فإنها من المرجح أن يكون حجمها أكبر.

جيوسياسية آسيا

تزداد المخاطر الجيوسياسية في آسيا مع ارتقاء الصين سلم القوة أكثر فأكثر. ولكن هذا لن يحدث هذا العام. ويركز كبار الزعماء في المنطقة، مثل شينزو آبي في اليابان (استضافة اجتماع مجموعة الدول الصناعية السبع هذا العام)، وناريندرا مودي في الهند، وشين في الصين (استضافة قمة مجموعة العشرين)، الآن على استقرار علاقات القوى الكبرى في آسيا، وأن لا يغذوها بالتوترات. ومع تباطؤ الاقتصاد الإقليمي بأكمله، سوف يشهد هذا العام المزيد من الحوافز في الداخل، وإجراءات أقل في الخارج. يحدث هذا على العكس من أوروبا، حيث يعزز تآكل رأس المال السياسي الذي يتبنى انعدام الأمن، ويتم تجنب الصراعات المثيرة

للقلق في آسيا من قبل قادة يستطيعون التركيز على أولوياتهم.

وعلى الرغم من وجود الكثير من التوتر في بحر الصين الجنوبي، واستمرار المواقف المتشنجة حول الجزر الصينية الاصطناعية فيه، هناك حدود لمدى المواجهة في العام 2016. لذلك فإن علاقات الصين واليابان، وكوريا الجنوبية واليابان قد تشهد تصعيداً من حيث الصراع السياسي والدبلوماسي، أو التجاري الذي يمكن أن يحدث ضرراً بالأعمال التجارية. أما الاستثناءات فهي تايوان وهونغ كونغ، والتي تعتبر قضايا داخلية بالنسبة لبكين، وستجلب نكسة من القوى الأخرى. في الواقع، يمكن للسياسة أن تكون قوية بما فيه الكفاية لتحقيق التقدم في الصراعات التي ينظر إليها تاريخياً على أنها لا تنتهي، مما يزيد من احتمال حدوث أشياء مثل أن يعرض بوتين اتفاقاً سياسياً في بعض المناطق التي تشهد نزاعات إقليمية، بين روسيا واليابان. وقد يتفاعل الأمر أكثر من ذلك بكثير، ويرمي ناريندرا مودي بثقله من أجل كسر الجمود الدبلوماسي بين بلاده وباكستان.

